Route Educational & Social Science Journal

Volume 6(7); August 2019

Artical History

Received/ Geliş	Accepted/ Kabul	Available Online/yayınlanma
15.06.2019	20.07.2019	01.08.2019.

Analysis of the performance indicators of the Algerian banking system and its development during the period from 2008 to 2017

تحليل مؤشرات أداء المنظومة المصرفية الجزائرية وتطورها خلال الفترة الممتدة من 2008م إلى 2017م

د. حورية حمني– أستاذة محاضرة (ب)

جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 – الجزائر.

د. إبتسام طوبال – أستاذة محاضرة (أ)

جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 – الجزائر.

الملخّص

يعدّ النّظام المصرفي لأيّة دولة المرآة العاكسة لمدى تطوّر وتقدّم نظامها الاقتصادي، لذلك نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى إعطاء صورة عن خصائص النّظام المصرفي الجزائري، وذلك من خلال تحليل تطوّر أهمّ مؤشّرات الوساطة المالية والمتمثّلة أساسًا في كلّ من: الشّبكة المصرفية، حجم الودائع وهيكلها، حجم القروض وهيكلها، خلال الفترة الممتدة من 2008م إلى 2017م.

وقد تبيّن لنا من خلال هذا البحث أنّ النّظام المالي الجزائري هو نظام ذو طابع مصرفي، على اعتبار

أنّ السّوق المالي غير نشط، كما تمّ رصد سيطرة البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصّة سواء من حيث انتشار الوكالات أو من حيث مجموع الودائع المجمّعة والقروض الممنوحة.

الكلمات المفتاحية: النظام المصرفي الجزائري، الشبكة المصرفية ، الودائع، القروض.

Abstract

The banking system of any country mirror the extent of the development and progress of its economic system, so we aim through this paper to give a picture of the characteristics of the Algerian banking system, by analyzing the evolution of the most important indicators of financial intermediation mainly represented in: the banking network, size and structure of deposits, size and structure of loans during the period from 2008 to 2017.

In this research, we found that the Algerian financial system is a banking system, as the financial market is inactive. The control of public banks has been monitored compared to private banks in terms of the spread of agencies or in terms of aggregate deposits and loans granted.

key words: Algerian banking system, banking network, deposits, loans.

مدخل:

يلعب النّظام المصرفي دورًا أساسيًّا في تحريك عجلة التّنمية الاقتصادية، خاصّةً في ظلّ الاقتصاديات التي تشهد غياب الأسواق المالية، أين يؤدّي النّظام المصرفي فيها دور المموّل الرّئيسي لمختلف أوجه النّشاط، كما هو الحال بالنّسبة للنّظام المصرفي الجزائري من خلال أدواره المختلفة، التي تهدف في مُجملها إلى المساهمة في انجاز البرامج التّنموية وترقية الاقتصاد الوطني.

نظرًا لهذه الأهميّة التي تُميّز النّظام المصرفي، فقد مرّ هذا الأخير بعدّة إصلاحات تهدف أساسًا إلى محاولة مواكبة التطوّرات الحاصلة على مستوى السّاحة المصرفية الدّولية، والارتقاء بالبنوك إلى مكانة تُمكّنها

من القدرة على الاستمرارية في ظلّ اقتصاد تسوده العولمة والتّحرير المالي، بالإضافة إلى محاولة تفعيل دور الرّقابة المصرفية التي تعمل على ضمان سلامة واستقرار النّظام المصرفي، وبالتّالي استقرار الاقتصاد ككلّ.

من خلال ما سبق تتمحور إشكالية هذا البحث حول السؤال الرئيسي التالي:

فيما تتمثّل أهمّ خصائص النظام المصرفي الجزائري، وما مدى تطوّر مؤشرات أدائه خلال الفترة الممتدة من 2008م إلى 2017م؟

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى إعطاء صورة عن خصائص النظام المصرفي الجزائري، وذلك من خلال تحليل تطور أهم مؤشرات الوساطة المالية والمتمثلة أساسًا في كلّ من: الشبكة المصرفية، حجم الودائع وهيكلها، حجم القروض وهيكلها، خلال الفترة الممتدة من 2008م إلى 2017م، أين شهدت هذه الفترة إصلاحًا آخر للنظام المصرفي الجزائري المتمثل في الأمر (10-04) المتعلق بالنقد والقرض، وسنحاول من خلالها تحليل أهم التغيرات التي طرأت بعد هذا الإصلاح ومدى تأثير تعديلات هذا الأخير على مؤشرات الوساطة المالية.

لبلوغ الأهداف المرجوة والإجابة على التّساؤل الرّئيسي، فقد تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي التّحليلي، من خلال جمع البيانات المتعلقة بمؤشّرات الوساطة المالية وتصنيفها وتحليلها، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2008م إلى 2017م.

بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة سيتم تقسيم هذا البحث إلى المحاور التالية:

أوّلًا: لمحة عن النظام المصرفي الجزائري وخصائصه.

ثانيًا: تطوّر الشبكة المصرفية.

ثالثًا: تطوّر حجم الودائع وهيكلها.

رابعًا: تطوّر حجم القروض وهيكلها.

أوّلًا: لمحة عن النظام المصرفي الجزائري وخصائصه.

لقد مرّ النّظام المصرفي الجزائري بعدّة إصلاحات قبل أن يصبح على ما هو عليه اليوم، وعمومًا، يمكن تصنيف أهمّ الإصلاحات التي عرفتها المنظومة المصرفية الجزائرية إلى مرحلتين أساسيتين، حيث تتمثّل المرحلة الأولى في الإصلاحات الأساسية قبل سنة 1990م؛ وتضمّ كلًّا من الإصلاح المالي لسنة 1970م، الإصلاح المالي والنقدي لعام 1986م والإصلاحات المصرفية لسنة 1988م، والمرحلة الثّانية تتمثّل في الإصلاحات الأساسية بعد سنة 1990م، والتي شملت قانون النقد والقرض (90-10) المؤرخ في 14 أفريل 1990م الذي يعدّ بمثابة نقطة تحوّلٍ هامّةٍ بالنّسبة للتّنظيم المصرفي الجزائري، الذي فرض ضرورة تطوير هيئات وآليات للرّقابة خاصّةً بعد فتح المجال للبنوك الأجنبية ولفروعها لمزاولة نشاطها بالجزائر، وقد شهد هذا القانون عدّة تعديلات وإصلاحات تهدف في مُجملها إلى تطوير القطاع المصرفي الجزائري بما يتوافق مع التوجّهات العالمية، وتمثلت هذه التعديلات في كلّ من الأمر (01-01)، الأمر (03-11)، والأمر (10-04).

1-الهيكل الحالي للقطاع المصرفي الجزائري:

يتشكّل الهيكل الحالي للقطاع المصرفي الجزائري (في نهاية 2017 م) من تسعة وعشرين بنكًا ومؤسّسة مالية، تقع مقرّاتهم الاجتماعية بالجزائر العاصمة، حيث تتوزّع البنوك والمؤسّسات المالية المعتمدة كما يلي:[1]

- ستّة بنوكٍ عمومية، بما فيها صندوق التّوفير؛
- أربعة عشر بنكًا خاصًّا برؤوس أموال أجنبية، بما فيها بنك واحد برؤوس أموال مختلطة؛

[1] _بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017م، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018م، ص 68.

- ثلاث مؤسّسات مالية، من بينها مؤسّستين عموميتين؛
- خمس شركات تأجير، من بينها ثلاثة عمومية؛
- تعاضدية واحدة للتّأمين الفلاحي، معتمدة للقيام بالعمليّات المصرفية التي اتّخذت في نهاية 2009م صفة مؤسّسة مالية؛
- خمس مكاتب تمثيل للبنوك الأجنبية، وفروع البنوك والمؤسّسات المالية.

يتكوّن الجهاز المصرفي الجزائري، الذي يقف على رأسه بنك الجزائر، من ثلاث قطاعات أساسية والمتمثّلة في البنوك، المؤسّسات المالية ومكاتب التّمثيل، وذلك كما يلي:

1-1-بنك الجزائر: يُعرّف بنك الجزائر بأنّه: «مؤسّسة وطنية تتمتّع بالشّخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويعتبر تاجرًا في علاقاته مع الغير، وهو يخضع لأحكام القوانين التي ترعى التّجارة بقدر ما تنصّ الآجال القانونية الخاصّة به على خلاف ذلك، إلّا أنّه لا يخضع للتّسجيل في السّجل التّجاري، كما لا يخضع للأحكام القانونية التّنظيمية المتعلّقة بالمحاسبة العمومية ولمراقبة مجلس المحاسبة، بل يتّبع القواعد المادية التي تطبّق في المحاسبة التّجارية »[2].

تتمثّل مهمّة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار، باعتباره هدفًا من أهداف السّياسة النّقدية، وفي توفير أفضل الشّروط في ميادين النّقد والقرض والصّرف، والحفاظ عليها لنموٍّ سريعٍ للاقتصاد مع السّهر على الاستقرار النّقدي والمالي. ولهذا الغرض، يكلّف بتنظيم الحركة النّقدية، ويوجّه ويراقب، بكلّ الوسائل الملائمة، توزيع القرض وتنظيم السّيولة، ويسهر على حسن تسيير التعهّدات المالية اتّجاه الخارج وضبط سوق الصّرف والتأكّد من سلامة النّظام المصرفي وصلابته[3].

1-2-البنوك التّجارية: تنقسم إلى بنوك عمومية وأخرى خاصّة، كما يلي:

1-2-1-البنوك التّجارية العمومية: يقدّر عددها بستّة بنوك، تعود ملكيتها بالكامل للدّولة، وتقوم هذه البنوك بجمع الموارد لدى الجمهور وتوزيع القروض للعملاء مباشرة، أومن خلال شراء سندات المؤسّسات، وإتاحة وسائل الدّفع للعملاء وضمان تسييرها، كما تقوم بمختلف العمليّات المصرفية

[2] _ المادة 9 من الأمر رقم (10-04) المؤرخ في 26 أوت 2010م، المعدل والمتمم للأمر (03-11) والمتعلق بالنقد والقرض.
[3] _ المادة 35 من الأمر (10-04) السابق ذكره.

الملحقة. وتواصل البنوك العمومية هيمنتها من خلال أهميّة شبكات وكالاتها الموزّعة على كامل التّراب الوطني، حيث بلغ عدد وكالات شبكتها 1145 وكالة في نهاية ديسمبر 2017[4].

1-2-2-البنوك التّجارية الخاصّة: لقد فتح قانون النّقد والقرض المجال أمام البنوك الخاصّة للعمل خاصّةً بعد تحرير السّوق المصرفية، حيث يساهم تطوّر أنشطة هذه البنوك في تنمية المنافسة سواء على مستوى تحصيل الموارد، أو من حيث توزيع القروض وعرض الخدمات الأساسية للعملاء، وقد بلغ عدد البنوك الخاصّة العاملة في الجزائر أربعة عشر (14) بنكًا في نهاية سنة 2017م، غير أنّ شبكة وكالاتها تبقى محدودة مقارنةً بالبنوك العمومية، على الرّغم من تسارع وتيرة إنشاء وكالات لها خلال الخمس سنوات الأخيرة، ولقد بلغ عدد وكالات البنوك الخاصّة 364 وكالة في نهاية سنة 2015م تتوزّع أساسًا في شمال البلاد[5].

1-3-المؤسّسات المالية: هي مؤسّسات مالية غير مصرفية تقوم بجميع العمليّات المصرفية باستثناء جمع الموارد لدى الجمهور وتسيير وسائل الدّفع حسب ما جاء به قانون النّقد والقرض، ولقد بلغ عدد هذه المؤسّسات عشرة منها تسع مؤسّسات مالية للأغراض العامّة ومؤسّسة واحدة للأغراض الخاصّة، ويقدّر عدد وكالاتها بـ 95 وكالة سنة 2017م [6].

1-4-مكاتب التّمثيل: هي عبارة عن مكاتب تمثيل للبنوك الأجنبية وفروع البنوك والمؤسّسات المالية، ويبلغ عددها خمسة مكاتب تمثيل في نهاية ديسمبر 2015م.

2-هيئات الرّقابة المصرفية في الجزائر:

يتمثّل الهدف الأساسي للرّقابة المصرفية في المحافظة على سلامة واستقرار النّظام المصرفي والمالي، من خلال التحكّم الجيّد في إدارة وتسيير المخاطر، والتأكّد من التّطبيق الجيّد للقوانين والأنظمة، وذلك بتوفير الهيئات والآليات الرّقابية الملائمة، حيث تتوقّف سلامة وتطوّر الجهاز المصرفي على مدى تطوّر هذه الهيئات والآليات. وتتمثّل هيئات الرّقابة المصرفية في الجزائر في كلٍّ من مجلس النّقد والقرض، اللّجنة المصرفية،

---

[4] _بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017م، مرجع سابق، ص 68.
[5] _بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017م، مرجع سابق، ص 68.
[6] _المرجع نفسه، ص68.

مركزيات بنك الجزائر والمديرية العامّة للمفتشية العامّة.

2-1-مجلس النّقد والقرض: حسب المادّة 58 من الأمر (10-04) المؤرّخ في 26 أوت 2010م المتعلّق بالنّقد والقرض يتكوّن مجلس النّقد والقرض من:

- أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر(المحافظ، نواب المحافظ الثّلاثة، ثلاثة موظّفين ذوي أعلى درجة معيّنين بموجب مرسوم رئاسي بحكم كفاءتهم في المجالين الاقتصادي والمالي)؛
- شخصيتان تُختاران بحكم كفاءتهما في المسائل الاقتصادية والنّقدية، ويتمّ تعيينهما بموجب مرسوم رئاسي.

حسب المادة 62 من الأمر (10-04) المذكور سابقًا، يخوّل المجلس صلاحيات بصفته سلطة نقدية في الميادين المتعلّقة بما يأتي:

- إصدار النّقد وتغطيته؛
- مقاييس وشروط عمليّات بنك الجزائر، لاسيما فيما يخصّ الخصم والسّندات تحت نظام الأمانة، ورهن السّندات العامّة والخاصّة، والعمليّات المتّصلة بالمعادن الثّمينة والعملات؛
- تحديد السّياسة النّقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها، من خلال تحديده للأهداف النّقدية خاصّةً ما يتعلّق بتطوّر المجاميع النّقدية والقرضية، ويحدّد استخدام النّقد، وكذا وضع قواعد الوقاية في سوق النّقد، ويتأكّد من نشر معلومات في السّوق ترمي إلى تفادي مخاطر الاختلال؛
- منتجات التّوفير والقرض الجديدة؛
- إعداد المعايير وسير وسائل الدّفع وسلامتها؛
- شروط اعتماد البنوك والمؤسّسات المالية وفتحها، وكذا شروط إقامة شبكاتها، لاسيما تحديد الحدّ الأدنى من رأس مال البنوك والمؤسّسات المالية وكذا كيفيات إبرائه؛
- شروط فتح مكاتب تمثيل البنوك والمؤسّسات المالية الأجنبية في الجزائر؛
- المقاييس والنّسب التي تطبّق على البنوك والمؤسّسات المالية، لاسيما فيما يخصّ تغطية المخاطر وتوزيعها، والسّيولة والقدرة على الوفاء والمخاطر بوجه عام؛

- حماية زبائن البنوك والمؤسّسات المالية، لاسيما في مجال العمليّات مع هؤلاء الزبائن؛
- المقاييس والقواعد المحاسبية التي تطبّق على البنوك والمؤسّسات المالية، مع مراعاة التطوّر الحاصل على الصّعيد الدّولي في هذا الميدان، وكذا كيفيات وآجال تبليغ الحسابات والبيانات المحاسبية الإحصائية والوضعيات لكلّ ذوي الحقوق، لاسيما منها بنك الجزائر؛
- الشّروط التّقنية لممارسة المهنة المصرفية، ومهنتي الاستشارة والوساطة في المجالين المصرفي والمالي؛
- تحديد أهداف سياسة سعر الصّرف وكيفية ضبط الصّرف، وتسيير احتياطات الصّرف؛
- قواعد السّير الحسن وأخلاقيات المهنة المطبّقة على البنوك والمؤسّسات المالية.

2-2-اللّجنة المصرفية: حسب المادّة 106 من الأمر (10-04) المتعلّق بالنّقد والقرض تتكوّن اللّجنة المصرفية من:

- المحافظ رئيسًا؛
- ثلاثة أعضاء يُختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي والمالي والمحاسبي؛
- قاضيين، يُنتدب الأوّل من المحكمة العليا ويختاره رئيسها الأوّل، ويُنتدب الثّاني من مجلس الدّولة ويختاره رئيس المجلس بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء؛
- ممثّل عن مجلس المحاسبة يختاره رئيس هذا المجلس من بين المستشارين الأوّلين؛
- ممثّل عن الوزير المكلّف بالمالية.

حسب المادّة 105 من الأمر (10-04) المذكور سابقًا، تكلّف اللّجنة المصرفية بالمهام التّالية:

- مراقبة مدى احترام البنوك والمؤسّسات المالية للأحكام التّشريعية والتّنظيمية المطبّقة عليها؛
- المعاقبة على الإخلالات التي تتمّ معاينتها؛
- فحص شروط استغلال البنوك والمؤسّسات المالية، والسّهر على نوعية وضعياتها المالية؛
- السّهر على احترام قواعد حسن سير المهنة؛

– تُعاين، عند الاقتضاء، المخالفات التي يرتكبها أشخاص يمارسون نشاطات البنك أو المؤسّسة المالية دون أن يتمّ اعتمادهم، وتطبّق عليهم العقوبات التّأديبية المنصوص عليها، دون المساس بالملاحقات الأخرى الجزائية والمدنية.

2-3-مركزيات بنك الجزائر: تضمّ مركزيات بنك الجزائر المركزيات التّالية:

2-3-1-مركزية المخاطر: حسب المادّة 98 من الأمر (10-04) المتعلّق بالنّقد والقرض تعدّ مركزية المخاطر مصلحة لمركزة المخاطر، وتكلّف بجمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة القروض الممنوحة وسقفها، والمبالغ المسحوبة، ومبالغ القروض غير المسدّدة، والضّمانات المعطاة لكلّ قرض، من جميع البنوك والمؤسّسات المالية. حيث ينظّم بنك الجزائر ويسيّر مصلحة مركزية مخاطر المؤسّسات ومركزية مخاطر العائلات، كما يتعيّن على البنوك والمؤسّسات المالية الانخراط في مركزيات المخاطر، ويجب تزويدها بالمعلومات المذكورة سابقًا.

2-3-2-مركزية عوارض الدّفع: يتضمّن النّظام رقم (92-02) المؤرّخ في 22 مارس 1992م تنظيم مركزية للمبالغ غير المدفوعة، التي ينبغي أن ينضمّ إليها جميع الوسطاء الماليين، والمتمثّلين في البنوك والمؤسّسات المالية والخزينة العامّة والمصالح المالية التّابعة للبريد والمواصلات، وأيّ مؤسّسة أخرى تضع تحت تصرّف الزّبائن وسائل الدّفع وتتولّى تسييرها. وتتولّى مركزية عوارض الدّفع تنظيم فهرس مركزي لعوائق الدّفع، وما قد يترتّب عليها من متابعات، ثمّ تسيير هذا الفهرس وتنظيمه، كما تقوم بتبليغ الوسطاء الماليين وكلّ سلطة أخرى معنية دوريًّا قائمة عوائق الدّفع، وما يترتّب عنها من متابعات.

2-3-3-جهاز مكافحة إصدار الشّيكات بدون مؤونة: تمّ إنشاؤه بموجب النّظام رقم (92-03) المؤرّخ في 22 مارس 1992م، ليدعّم ضبط قواعد العمل لأهمّ وسائل الدّفع المستعملة في الاقتصاد المعاصر وهي الّشيك، حيث يعمل هذا الجهاز على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشّيكات لعدم كفاية الرّصيد، أو عدم وجوده أصلًا والقيام بتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين المعنيين.

2-3-4-مركزية الميزانيات: يتضمّن النّظام رقم (96-07) المؤرّخ في 03 جويلية 1996م تنظيم مركزية الميزانيات وسيرها، وتتمثّل مهامها في مراقبة توزيع القروض التي تمنحها البنوك والمؤسّسات المالية، قصد تعميم استعمال طرق موحّدة في التّحليل المالي الخاصّ بالمؤسّسات ضمن النّظام المصرفي. كما تقوم مركزية الميزانيات بجمع المعلومات المحاسبية والمالية، ومعالجتها ونشرها، والمتعلّقة بالمؤسّسات التي تحصّلت على قرض من بنوك ومؤسّسات مالية وشركات اعتماد إيجاري، وتتضمّن المعلومات المحاسبية والمالية كلًّا من الميزانية وجدول حساب النّتائج والبيانات الملحقة، وفقًا لنموذج موحّد يضعه بنك الجزائر.

2-4-المديرية العامّة للمتفّشية العامّة: تتمثّل مهمّتها في مراجعة ومراقبة كلّ أنشطة البنوك المتعلّقة بالتّنظيم والتّسيير الإداري من جهة، وبالعمليّات المصرفية والمالية للبنوك والمؤسّسات المالية المتعلّقة بتوزيع القروض وتسيير الالتزامات المالية اتّجاه الخارج وسوق الصّرف وحركات رؤوس الأموال من جهة أخرى[7]. كما تقوم المديرية العامّة للمفتّشية العامّة بمراقبة مدى احترام البنوك والمؤسّسات المالية للأحكام القانونية لصالح اللّجنة المصرفية، وذلك من خلال تنظيم الرّقابة المستندية وممارسة الرّقابة الميدانية حسب ما تنصّ عليه المادّة 108 من الأمر (10-04) المتعلّق بالنّقد والقرض.

تنقسم المديرية العامّة للمفتّشية العامّة إلى مديريتين، هما: [8]

2-4-1-مديرية المفتّشية الدّاخلية: تقوم بمراجعة ومراقبة كلّ أنشطة وعمليّات هياكل البنك من جهة، ومراقبة العمليّات المصرفية والمالية للبنوك والمؤسّسات المالية من جهة أخرى، كما تقوم بمراقبة مدى احترام طرق ومعايير التّسيير ومدى تناسبها مع القوانين التّنظيمية، بالإضافة إلى مراقبة انتظام العمليّات المصرفية ومراقبة الجوانب المحاسبية لها، مع ضمان أمن العمليّات المرتبطة بالتّسيير المباشر للبنك، ومراجعة شروط إنجاز عمليّات السّوق النّقدية وعمل غرفة المقاصّة ومديرية إعادة التّمويل.

2-4-2-مديرية المفتّشية الخارجية: تعدّ هيكل بنك الجزائر المكلّف بتنظيم الرّقابة المستندية وممارسة الرّقابة الميدانية لحساب اللّجنة المصرفية، حيث تقوم هذه المديرية بمعالجة وتحليل كلّ المعلومات الموجودة في القوائم والبيانات المالية، وإثبات الفروقات الموجودة بالنّسبة للمعايير والنّسب الاحترازية،

(7) _ Banque D'Algérie, Lettre commune N°=221,du 14-07-1992.
(8)– Ibid.

بالإضافة إلى المساهمة في تحرير الأنظمة والنصوص التّطبيقية المرتبطة بالقطاع.

ثانيًا: تحليل تطور مؤشرات أداء الجهاز المصرفي الجزائري.

يعكس النّظام المصرفي لأيّة دولة تطوّر وتقدّم نظامها الاقتصادي بشكلٍ عام وعادةً ما تُستخدم مجموعة من مؤشّرات الوساطة المالية التي تُترجم مدى تطوّر النّظام المصرفي وكفاءته في أداء الوظائف المنوطة به، ولذلك ارتأينا فيما يلي إعطاء صورة عن خصائص النّظام المصرفي الجزائري، وذلك بتحليل تطوّر أهمّ مؤشّرات الوساطة المالية، والمتمثلّة أساسًا في كلٍّ من: شبكة الوكالات، تطوّر حجم الودائع وهيكلها، وتطوّر حجم القروض وهيكلها خلال الفترة الممتدّة من 2008م إلى 2017م.

1-تطوّر الشّبكة المصرفية:

يقيس هذا المؤشّر مدى توسّع شبكة البنوك، الذي يعكس القدرة على توفير الخدمات المصرفية للجمهور، حيث كلّما توسّعت شبكة الوكالات كلمّا زادت الخدمات المقدّمة من جهة، وانخفضت معها تكاليف تقديم هذه الخدمات أو الحصول عليها من جهة أخرى، بالإضافة إلى زيادة تعبئة المدّخرات ممّا يزيد من حجم الودائع، وهذا ما ينعكس على قدرة البنوك في منح الائتمان. ويوضّح لنا الجدول الموالي تطوّر شبكة الوكالات خلال الفترة الممتدّة من 2008م إلى 2017م.

جدول رقم (01): تطوّر شبكة وكالات البنوك في الجزائر خلال الفترة (2008م-2017م).

السّنوات / البيانات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد شبابيك البنوك العمومية	1057	1072	1077	1083	1091	1094	1113	1123	1134	1145
عدد شبابيك البنوك الخاصّة والمؤسّسات المالية	244	252	290	343	387	400	412	434	443	459
العدد الكلّي لشبابيك الوكالات	1301	1324	1367	1426	1478	1494	1525	1557	1577	1604
عدد الشبابيك/عدد السّكان	26.700	26.700	26.300	25.500	25.370	25.500	25.630	25.660	26.189	26.309

المصدر: من إعداد الباحثتين، اعتمادًا على المعطيات المجمّعة من التّقارير السّنوية لبنك الجزائر من 2008م إلى 2017م.

من خلال معطيات الجدول السّابق نلاحظ استمرار هيمنة البنوك العمومية، حيث بلغت حصّتها السّوقية نسبة 71,38% في نهاية 2017م، وهذا ما يرفع من نسبة التركّز لدى البنوك العمومية، من

خلال أهميّة شبكات وكالاتها الموزّعة على كامل التّراب الوطني مقارنةً بالبنوك الخاصّة والمؤسّسات المالية، التي بلغت حصّتها السّوقية نسبة 28,61 % في نهاية 2017م، رغم أنّ وتيرة إنشاء وكالات للبنوك الخاصّة قد عرفت ارتفاعًا ملموسًا خاصّةً خلال سنوات 2010م-2011م-2012م، حيث تساهم هذه الزّيادة في تشجيع المنافسة بين البنوك وهذا ما ينعكس على نوعية وجودة الخدمات المقدّمة. وعمومًا، بلغ العدد الكلّي لشبابيك الوكالات في نهاية 2017م ما يقدّر بـ 1604 وكالة مقابل 1301 وكالة في نهاية 2008م.

فيما يتعلّق بعدد الشّبابيك/عدد السّكان، فنلاحظ تحسّنًا في هذا المؤشّر خلال سنوات 2010م-2011م-2012م بما يُعادل 26.300، 25.500، 25.370 نسمة لكلّ شبّاك على التّوالي نتيجة الارتفاع المعتبر في عدد شبابيك البنوك الخاصّة خلال هذه الفترة، ليعرف بعدها هذا المؤشّر ارتفاعًا طفيفًا خلال السّنوات الموالية.

من خلال ما سبق، نلاحظ تحسّنًا تدريجيًّا من زاوية تطوّر شبكة الوكالات، إلّا أنّ هذا المستوى من التطوّر لا يزال دون المستويات التي بلغتها بعض بلدان البحر المتوسّط المجاورة للجزائر، حيث ينعكس ذلك على مستوى الخدمات المصرفية الأساسية المقدّمة للعملاء، وهذا ما يبرز إمكانيات التطوّر في مجال الإدماج المالي والوساطة المالية في الجزائر[9].

2-تطوّر هيكل الودائع وتوزيعها:

يعكس هذا المؤشّر مدى قدرة وفاعلية البنوك في جذب الودائع، التي تشكّل موردًا أساسيًّا بالنّسبة للبنوك حيث يُعتمد عليها في عمليّات التّمويل المختلفة. وحسب المادّة 67 من الأمر (10-04) المتعلّق بالنّقد والقرض، " تعتبر أموالًا متلقّاة من الجمهور الأموال التي يتمّ تلقّيها من الغير، لاسيما في شكل ودائع مع حقّ استعمالها لحساب من تلقّاها بشرط إعادتها ". وعليه، سنحاول من خلال هذا المؤشّر التعرّف على هيكل الودائع وتطوّرها في البنوك الجزائرية، مع التطرّق إلى تطوّر نسبة الموارد المجمّعة من النّاتج الدّاخلي الخام.

[9]_بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015م، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016م، ص 93.

2-1-هيكل الودائع وتطوّرها: يبيّن لنا الجدول الموالي تشكيلة الودائع وتطوّرها حسب أنواعها، التي تنقسم إلى الودائع تحت الطّلب، الودائع لأجل والودائع الموضوعة كضمان، بالإضافة إلى حصّة كلٍّ من البنوك العمومية والبنوك الخاصّة من هذه الودائع.

جدول رقم(02): هيكل الودائع وتطوّرها في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2008م-2017م).

(بمليارات الدينار، في نهاية المدّة)

السّنوات / البيانات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الودائع تحت الطّلب:	2946,9	2502,9	2870,7	3495,8	3356,4	3537,5	4434,8	3891,7	3732,2	4499,0
البنوك العمومية	2705,1	2241,9	2569,5	3095,8	2823,3	2942,2	3712,1	3297,7	3060,5	3765,5
البنوك الخاصّة	241,8	261,0	301,2	400,0	533,1	595,3	722,7	594,0	671,7	733,5
الودائع لأجل:	1991,0	2228,9	2524,3	2787,5	3333,6	3691,7	4083,7	4443,3	4409,3	4708,5
البنوك العمومية	1870,3	2079,0	2333,5	2552,3	3053,6	3380,4	3793,6	4075,7	4010,3	4233,0
البنوك الخاصّة	120,7	149,9	190,8	235,2	280,0	311,3	290,1	367,6	398,6	475,5
ودائع موضوعة كضمان: (*)	223,9	414,6	424,1	449,7	548,0	558,2	599,0	865,7	938,4	1024,7
البنوك العمومية	185,1	311,1	323,1	351,7	426,2	419,4	494,4	751,3	833,7	782,1
البنوك الخاصّة	38,8	103,5	101,0	98,0	121,8	138,8	104,6	114,4	104,7	242,6
مجموع الموارد المجمّعة:	5161,8	5146,4	5819,1	6733,0	7238,0	7787,4	9117,5	9200,7	9079,9	10232,2
-حصّة البنوك العمومية%	92,2	90,0	89,8	89,1	87,1	86,6	87,7	88,3	87,1	85,8
-حصّة البنوك الخاصّة%	7,8	10,0	10,2	10,9	12,9	13,4	12,3	11,7	12,9	14,2
معدّل نمو الودائع %	14,3	0,3-	13,1	15,7	7,5	7,6	17,1	0,9	-	-

المصدر: من إعداد الباحثتين، اعتمادًا على المعطيات المجمّعة من التّقارير السّنوية لبنك الجزائر من 2008م إلى 2017م.

تكشف لنا معطيات الجدول السّابق عن التطوّر الذي عرفته عمليّة جمع الودائع بأنواعها خلال الفترة الممتدّة من 2008 م إلى 2017م، باستثناء سنتي 2009م و2016م واللتان شهدتا تذبذبًا نوعًا ما في حجم الموارد المجمّعة، ويعود ذلك أساسًا إلى انكماش موارد المحروقات تحت تأثير الأزمة المالية العالمية (على اعتبار أنّ النّسبة الأكبر من صادرات الجزائر تعتمد على المحروقات) ، وهذا ما انعكس سلبًا على معدّل نمو الودائع والذي قُدّر بنسبة 0,3%- في نهاية 2009م، بعد أن كان يقدّر بنسبة 14,3 % في نهاية 2008م.

(*)- ودائع لضمان الالتزامات بالتّوقيع (القرض المستندي، كفالات، ضمانات)

لقراءة معطيات الجدول السّابق ارتأينا تقسيم التّحليل إلى العناصر التّالية:

فيما يخصّ حصّة كلٍّ من البنوك العمومية والبنوك الخاصّة والمتعلّقة بمجموع الموارد المجمّعة، التي بلغت نسبة 75,51 % في المتوسّط، فنلاحظ تطوّرًا ملحوظًا خلال فترة الدّراسة باستثناء سنتي 2009م و2016م كما ذكرنا سابقًا، كما نلاحظ الارتفاع الكبير لحصّة البنوك العمومية من مجموع الموارد المجمّعة بنسبة 88,37 % في المتوسّط مقارنةً بالبنوك الخاصّة بنسبة 11,63% في المتوسّط، غير أنّ تطوّر هذه النّسبة عرف تناقصًا بالنّسبة للبنوك العمومية من سنة 2008م إلى 2013م، عكس البنوك الخاصّة التي عرفت فيها هذه النّسبة تطوّرًا ملموسًا خلال نفس الفترة، وخلال سنتي 2014م و2015م عادت هذه النسبة للارتفاع بالنسبة للبنوك العمومية على حساب انخفاضها نوعًا ما بالنسبة للبنوك الخاصة، ليحدث العكس خلال سنتي 2016م و2017م.

أمّا فيما يتعلّق بأنواع الودائع، وبالنّسبة للودائع تحت الطّلب التي بلغت نسبة 35,27% في المتوسّط، فنلاحظ ارتفاعها هي الأخرى خلال فترة الدّراسة باستثناء سنة 2009م التي عرفت انخفاضًا يقدّر بنسبة -15,1% [10] بسبب الأزمة المالية العالمية وانخفاض مداخيل المحروقات، وكذلك سنتي 2015م و2016م بسبب انخفاض الودائع تحت الطّلب لصالح الودائع لأجل سواء بالنّسبة للبنوك العمومية أو الخاصّة بنسبة -3, 12% سنة 2015م [11]، وذلك راجع للانخفاض الطّفيف لودائع قطاع المحروقات التي هي أساسًا في شكل ودائع تحت الطّلب. ونفس الملاحظات يمكن إبداؤها بالنّسبة للودائع لأجل، التي بلغت نسبة 34,20% في المتوسّط، حيث عرفت هذه الأخيرة تطوّرًا خلال فترة الدّراسة، إلّا أنّ حجمها يبقى أقلّ مقارنةً بالودائع تحت الطّلب باستثناء سنوات 2013م،2015م، 2016م و2017م أين فاقت قيمة الودائع لأجل قيمة الودائع تحت الطّلب، وذلك راجع –كما ذكرنا سابقًا– إلى انخفاض ودائع قطاع المحروقات. وفيما يتعلّق بالودائع الموضوعة كضمان التي بلغت نسبة 4,34% في المتوسّط، فإنّها شهدت تطوّرًا ملحوظًا طيلة فترة الدّراسة. عمومًا، نلاحظ الارتفاع الهامّ لحصّة البنوك العمومية مقارنةً بحصّة البنوك الخاصّة بالنّسبة لجميع أنواع الودائع، وهذا راجع إلى أهميّة شبكة وكالاتها المنتشرة عبر كامل التّراب الوطني، بالإضافة إلى الثّقة التي يُبديها الجمهور في التّعامل مع البنوك العمومية.

[10]_بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010م، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2011م، ص 98.

[11]_بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015م، مرجع سابق، ص 94.

بالنّسبة لمعدّل نمو الودائع، فقد عرف هذا الأخير تذبذبًا ما بين ارتفاعٍ وانخفاضٍ خلال فترة الدّراسة، حيث بلغ أقلّ مستوياته في سنة 2009م بنسبة -0,3 %، وقُدّرت أقصى مستوياته بنسبة 17,1 % سنة 2014م.

2-2-تطوّر نسبة الموارد المجمّعة من النّاتج الدّاخلي الخام: تعدّ هذه النسبة بمثابة مؤشّر يقيس مدى قدرة البنوك على تعبئة المدّخرات، وبالتّالي تقيس مستوى خلق النّقود، ويبيّن لنا الجدول الموالي تطوّرها في الجزائر خلال الفترة الممتدّة من 2008م إلى 2017م.

جدول رقم (03): تطوّر نسبة الموارد المجمّعة من النّاتج الدّاخلي الخام في الجزائر (2008م-2017م).

(بمليارات الدينار)

السنوات / البيانات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مجموع الموارد المجمّعة	5161,8	5146,4	5819,1	6733,0	7238,0	7787,4	9117,5	9200,7	9079,9	10232,2
النّاتج الدّاخلي الخام (PIB)	11043,7	9968,0	11991,6	14588,5	16208,7	16650,2	17242,5	16591,9	17406,7	18906,6
نسبة الموارد المجمّعة من النّاتج الدّاخلي الخام (%)	46,74	51,63	48,53	46,15	44,65	46,77	52,88	55,45	52,16	54,12

المصدر: من إعداد الباحثتين، اعتمادًا على المعطيات المجمّعة من التّقارير السّنوية لبنك الجزائر من 2008م إلى 2017م.

حسب معطيات الجدول السّابق، فقد بلغت نسبة الموارد المجمّعة بأنواعها من النّاتج المحلّي الخام ما يُعادل 49,97 % في المتوسّط، حيث أخذت هذه النّسبة في الانخفاض ابتداءً من سنة 2010م إلى سنة 2012م، لترتفع بعدها خلال باقي السّنوات باستثناء سنة 2016م. عمومًا، نسجّل عدم انتظام هذه النّسبة خلال سنوات الدّراسة، ممّا يدلّ على عدم وجود سياسة محدّدة لعمليّة جمع المدّخرات، كما يدلّ على ضُعف دور الجهاز المصرفي في جذب الودائع.

3-هيكل القروض الممنوحة وتوزيعها:

تعدّ القروض من أهمّ الاستخدامات التي تحقّق للبنوك أرباحًا إذا ما أحسنت تسييرها وتوجيهها، حيث يعكس تطوّر ونمو القروض الممنوحة من قبل البنوك أهميّة الدّور الذي يلعبه النّظام المصرفي في تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية بما يحقّق التّنمية المستدامة. وحسب المادّة 68 من الأمر (10-04) المتعلّق بالنّقد والقرض« يشكّل عمليّة قرض كلّ عملٍ لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما، أو يعد بوضع أموال تحت تصرّف شخصٍ آخر، أو بأخذ بموجبه لصالح الشّخص الآخر التزامًا بالتّوقيع كالضّمان الاحتياطي أو الكفالة أو الضّمان. كما تعتبر بمثابة عمليّات قرض، عمليّات الإيجار المقرونة بحقّ خيار بالشّراء، لاسيما عمليّات القرض الإيجاري». وعليه، سنحاول من خلال هذا المؤشّر التعرّف على توزيع القروض الممنوحة من طرف البنوك التّجارية حسب القطاعات، بالإضافة إلى إبراز وتحليل هيكل هذه القروض حسب آجل الاستحقاق.

3-1-هيكل القروض الممنوحة حسب القطاعات: يبيّن لنا الجدول الموالي توزيع القروض الممنوحة وتطوّرها حسب نوع القطاعات، التي تنقسم إلى القطاع العام والقطاع الخاص، مع إبراز حصّة كلٍّ من البنوك العمومية والبنوك الخاصّة من هذه القروض.

جدول رقم (04): هيكل القروض الممنوحة من قبل البنوك الجزائرية حسب القطاعات خلال الفترة (2008م-2017م)

(بمليارات الدينار، في نهاية المدة).

السّنوات / البيانات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القروض الموجّهة للقطاع العمومي	1202,2	1485,9	1461,4	1742,3	2040,7	2434,3	3382,9	3689,0	3952,8	4311,8
1-البنوك العمومية:	1200,3	1484,9	1461,3	1742,3	2040,7	2434,3	3373,4	3679,5	3943,3	4302,3
- قروض مباشرة	1112,2	1400,3	1388,4	1703,3	2010,6	2409,4	3210,3	3521,9	3789,5	4154,0
- شراء السّندات	88,1	84,6	72,9	39,0	30,1	24,9	163,1	157,6	153,8	148,3
2-البنوك الخاصّة:	1,9	1,0	0,1	0,0	0,0	0,0	9,5	9,5	9,5	9,5
- قروض مباشرة	0,0	0,1	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
- شراء السّندات	1,9	0,9	0,1	0,0	0,0	0,0	9,5	9,5	9,5	9,5
القروض الموجّهة للقطاع الخاص	1411,9	1599,2	1805,3	1982,4	2244,9	2720,2	3120,0	3586,6	3955,0	4566,1
1-البنوك العمومية:	1086,7	1227,1	1374,5	1451,7	1675,4	2023,2	2338,7	2687,1	2982,0	3401,7

– قروض مباشرة – شراء السّندات	1081,7 5,0	1216,4 10,7	1364,1 10,4	1442,8 8,9	1669,0 6,4	2016,8 6,4	2338,5 0,2	2685,4 1,7	2982,0 0,0	3400,4 0,0
2-البنوك الخاصّة: – قروض مباشرة – شراء السّندات	325,2 325,1 0,1	372,1 371,9 0,2	430,8 430,6 0,2	530,7 530,6 0,1	569,5 569,4 0,1	697,0 696,9 0,1	781,3 781,3 0,0	899,5 899,5 0,0	973,0 973,0 0,0	1164,4 1164,4 0,0
مجموع القروض الممنوحة (صافية من القروض المُعاد شراؤها)	2614,1	3085,1	3266,7	3724,7	4285,6	5154،5	6502,9	7275,6	7907,8	8877,9
حصّة البنوك العمومية (%) **حصّة البنوك الخاصة (%)**	87,5 12,5	87,9 12,1	86,8 13,2	85,7 14,3	86,7 13,3	86,5 13,5	87,8 12,2	87,5 12,5	87,6 12,4	86,8 13,2

المصدر: من إعداد الباحثتين، اعتمادًا على المعطيات المجمّعة من التّقارير السّنوية لبنك الجزائر من 2008م إلى 2017م.

إنّ القراءة الأوّلية لمعطيات الجدول السّابق تبيّن لنا تطوّرًا في مجموع القروض الممنوحة من قبل القطاع المصرفي طيلة فترة الدّراسة، ولتسهيل التّحليل فقد تمّ تقسيمه إلى العناصر التّالية:

بالنّسبة للبنوك العمومية، نلاحظ سيطرتها على النّسبة الأكبر من مجموع القروض الممنوحة، التي بلغت في المتوسّط ما يقارب 87,08 % خلال فترة الدرّاسة، كما نلاحظ أنّ البنوك العمومية توفّر مُجمل التّمويل للقطاع العمومي والخاص على حدٍّ سواء، بنسبة تقدّر بـ 99,84 % في المتوسّط بالنّسبة للقطاع العمومي، ونسبة تقدّر بـ 75,01% في المتوسّط بالنّسبة للقطاع الخاص، وتعود النّسبة الأكبر إلى التّمويل المباشر مقارنةً بشراء السّندات وهذا راجع لغياب دور السّوق المالي في الجزائر. وتعبّر النّسب السّابقة عن أهميّة مشاركة البنوك العمومية في تمويل مشاريع الاستثمارات الكبرى، نتيجة تفعيل دورها في تطوير قطاعات الاقتصاد، كما يرجع تطوّر نسبة مساهمة البنوك العمومية في تمويل القطاع الخاص، إلى تجسيد سياسات الدّولة في تشجيع وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في النّشاط الاقتصادي.

بالنّسبة للبنوك الخاصّة، ورغم انخفاض حصّتها من مجموع القروض الممنوحة التي قدّرت بنسبة 12,92 % في المتوسّط خلال فترة الدّراسة، إلّا أنّه يُلاحظ تطوّر مساهمتها في تمويل القروض الموجّهة للقطاع الخاص مقارنةً بالقطاع العام، حيث بلغت هذه النّسبة في المتوسّط ما يقدّر بـ 24,98 % فيما يخصّ القطاع الخاص، في حين بلغت هذه النّسبة في المتوسّط ما يقدّر بـ 0,16% فيما يخصّ القطاع العام، وتخصّ القروض الموزّعة من قبل البنوك الخاصّة تمويل الشّركات الخاصّة والأُسر، التي يبقى ادّخارها المالي المجمّع في ارتفاع مستمر (حسب ما أشارت إليه التّقارير السّنوية لبنك الجزائر).

بالنّسبة للقطاعات، وفيما يتعلّق بالقروض الموجّهة للقطاع العمومي فتبلغ نسبتها في المتوسّط ما يقدّر بـ 48,78 % ويلاحظ تزايدها سنويًّا خلال فترة الدّراسة. أمّا فيما يخصّ القروض الموجّهة للقطاع الخاص، فتبلغ نسبتها في المتوسّط ما يقدّر بـ 51,22 %، وتعرف هذه القروض تزايدًا ملحوظًا طيلة فترة الدّراسة، حيث تعكس هذه النّسبة رغبة الدّولة في تعزيز مساهمة القطاع الخاص في التّنمية الاقتصادية، من خلال تشجيع تمويل مشاريع تشغيل الشّباب وإنشاء المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة.

3-2-هيكل القروض الممنوحة حسب آجال الاستحقاق: يبيّن لنا الجدول الموالي هيكل القروض الممنوحة من قبل البنوك حسب آجال الاستحقاق، التي تنقسم إلى قروض قصيرة الأجل، وقروض متوسّطة وطويلة الأجل، مع إبراز حصّة كلٍّ من البنوك العمومية والبنوك الخاصّة من هذه القروض.

جدول رقم (05): هيكل القروض الممنوحة من البنوك الجزائرية حسب آجال الاستحقاق خلال الفترة (2008م-2017م)

(بمليارات الدّينار، في نهاية المدّة)

السّنوات / البيانات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قروض قصيرة الآجل	1189,4	1320,5	1311,0	1363,0	1361,6	1423,4	1608,7	1710,7	1914,2	2298,0
البنوك العمومية	1025,8	1141,3	1045,4	999,6	973,9	936,4	1091,0	1152,5	1334,1	1583,7
البنوك الخاصّة	163,6	179,2	265,6	363,4	387,7	487,0	517,7	558,2	580,1	714,3
قروض متوسّطة وطويلة الأجل	1424,7	1764,6	1955,7	2361,7	2924,0	3731,1	4894,2	5564,9	5993,6	6579,9
البنوك العمومية	1261,2	1570,7	1790,4	2194,4	2742,2	3521,0	4621,1	5214,1	5591,2	6120,3
البنوك الخاصّة	163,5	193,9	165,3	167,3	181,8	210,1	273,1	350,8	402,4	459,6
مجموع القروض الممنوحة(صافية من القروض المُعاد شراؤها)	2614,1	3085,1	3266,7	3724,7	4285,6	5154,5	6502,9	7275,6	7907,8	8877,9
حصّة القروض القصيرة الأجل (%)	45,5	42,8	40,1	36,6	31,8	27,6	24,7	23,5	24,2	25,9
حصّة القروض المتوسّطة والطّويلة الأجل(%)	54,5	57,2	59,9	63,4	68,2	72,4	75,3	76,5	75,8	74,1

المصدر: من إعداد الباحثتين، اعتمادًا على المعطيات المجمّعة من التّقارير السّنوية لبنك الجزائر من 2008م إلى 2017م.

من خلال معطيات الجدول، نلاحظ الاتّجاه المتصاعد لكلٍّ من القروض القصيرة الأجل والقروض المتوسّطة والطّويلة الأجل من حيث المبالغ، إلّا أنّه فيما يتعلّق بالحصص فنلاحظ تراجع حصّة القروض القصيرة الأجل سنويًّا لصالح حصّة القروض المتوسّطة والطّويلة الأجل، حيث تبلغ نسبة القروض القصيرة الأجل في المتوسّط ما يقدّر بنسبة 32,27 % خلال فترة الدّراسة، في حين تبلغ نسبة القروض المتوسّطة والطّويلة الأجل في المتوسّط ما يقدّر بنسبة 65,93%، ويرجع ذلك أساسًا إلى ارتفاع القروض المتوسّطة والطّويلة الأجل الموزّعة لتمويل مشاريع الاستثمارات الكبرى، بالإضافة إلى ارتفاع القروض الرّهنية والقروض الموجّهة لتمويل السّلع المعمّرة الأخرى لصالح الأُسر.

كما نلاحظ السّيطرة الدّائمة للبنوك العمومية على نسبة القروض الممنوحة بنوعيها، حيث تبلغ حصّتها من القروض القصيرة الأجل في المتوسّط ما يقدّر بنسبة 71,32%، في حين تبلغ حصّتها من القروض المتوسّطة والطّويلة الأجل في المتوسّط ما يقدّر بنسبة 93,10 % خلال فترة الدّراسة. أمّا فيما يتعلّق بالبنوك الخاصّة، فتبلغ حصّتها من القروض قصيرة الأجل في المتوسّط ما يقدّر بنسبة 28,68%، في حين تبلغ حصّتها من القروض المتوسّطة والطّويلة الأجل في المتوسّط ما يقدّر بنسبة 6,90%.

3-3-نسبة القروض إلى الودائع: تقيس هذه النّسبة إمكانية تغطية القروض الممنوحة من مجموع الموارد المجمّعة، وبالتّالي فهي تُعبّر عن مدى قدرة البنوك على التوسّع في منح الائتمان دون اللّجوء إلى البنك المركزي. ويبيّن لنا الجدول الموالي تطوّر هذه النّسبة خلال الفترة الممتدّة بين 2008م إلى 2015م.

جدول رقم (06): تطوّر نسبة القروض إلى الودائع خلال الفترة (2008م-2017م)

(بمليارات الدّينار، في نهاية المدّة)

السّنوات / البيانات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مجموع الموارد المجمّعة	5161,8	5146,4	5819,1	6733,0	7238,0	7787,4	9117,5	9200,7	9079,9	10232,2
مجموع القروض الممنوحة	2614,1	3085,1	3266,7	3724,7	4285,6	5154,5	6502,9	7275,6	7907,8	8877,9
نسبة القروض إلى الودائع (%)	50,64	59,95	56,14	55,32	59,21	66,19	71,32	79,08	87,09	86,76

المصدر: من إعداد الباحثتين، اعتمادًا على المعطيات المجمّعة من التّقارير السّنوية لبنك الجزائر من 2008 م إلى 2017م.

من خلال معطيات الجدول السّابق، نلاحظ أن مجموع الموارد المجمّعة من القطاعين العمومي والخاص يفوق مجموع القروض الممنوحة لكلا القطاعين، وهذا ما يغذّي فائض السّيولة الهيكلي في السّوق النّقدي. حيث نلاحظ أنّ نسبة القروض إلى الودائع تفوق 50 % طيلة فترة الدّراسة، أين تبلغ في المتوسّط ما يقدّر بنسبة 67,17 %، وهذا راجع إلى ارتفاع فائض السّيولة في البنوك، والنّاتج عن حجم أموالها الخاصّة والمؤونات الكبيرة، غير أنّ ذلك يعبّر عن مدى قدرة البنوك العمومية والخاصّة في منح القروض دون اللّجوء إلى بنك الجزائر باعتباره الملجأ الأخير للإقراض.

الخاتمة:

لقد كان اهتمامنا في هذه الورقة البحثية منصبًّا على إبراز خصائص النّظام المصرفي الجزائري من خلال التعرّف على هيكله الحالي وهيئاته الرقابية، بالإضافة إلى تحليل تطوّر مؤشرات أدائه بالتركيز على كلّ من: تطوّر الشبكة المصرفية، حجم الودائع وهيكلها، حجم القروض وهيكلها. وفي هذا الإطار فقد تمّ رصد النّتائج التّالية:

– يتشكّل الهيكل الحالي للقطاع المصرفي الجزائري (في نهاية 2017م) من تسعة وعشرين بنكًا ومؤسّسة مالية؛

– يتكوّن الجهاز المصرفي الجزائري، الذي يقف على رأسه بنك الجزائر، من ثلاث قطاعات أساسية والمتمثّلة في البنوك، المؤسّسات المالية ومكاتب التّمثيل؛

– تتمثّل هيئات الرّقابة المصرفية في الجزائر في كلّ من: مجلس النقد والقرض، اللّجنة المصرفية، مركزيات بنك الجزائر والمديرية العامة للمفتشية العامة؛

– عرف تطوّر شبكة الوكالات البنكية تحسّنًا تدريجيًّا ، إلّا أنّ هذا المستوى من التطوّر لا يزال دون المستويات التي بلغتها بعض بلدان البحر المتوسّط المجاورة للجزائر؛

– الارتفاع الهامّ لحصّة البنوك العمومية مقارنةً بحصّة البنوك الخاصّة بالنّسبة لجميع أنواع الودائع، وهذا راجع إلى أهميّة شبكة وكالاتها المنتشرة عبر كامل التّراب الوطني، بالإضافة إلى الثّقة التي يُبديها الجمهور في التّعامل مع البنوك العمومية؛

– تطوّر مجموع القروض الممنوحة من قبل القطاع المصرفي طيلة فترة الدّراسة، مع السّيطرة الدّائمة للبنوك العمومية على نسبة القروض الممنوحة.

من خلال ما سبق، تبيّن لنا أنّ النّظام المالي الجزائري نظامٌ ذو طابع مصرفي، على اعتبار أنّ السّوق المالي غير نشط، حيث أنّ كلًّا من المتعاملين الاقتصاديين القادرين على التّمويل أو المتعاملين الاقتصاديين الذين هم في حاجة إلى التّمويل، يتوجّهون نحو البنوك والمؤسّسات المالية لإدارة مدّخراتهم أو لتمويل نشاطاتهم. كما أنّ الجزائر تصنّف ضمن الدّول التي تعتمد في تمويل مشاريعها الاستثمارية على

الاستدانة، أين تتكفّل البنوك وخاصّةً العمومية منها بتمويل نسبة هامّة من مشاريع القطاع العمومي وحتّى مشاريع القطاع الخاص في إطار تحقيق برامج التنمية الاقتصادية، لذلك ينبغي على البنوك أن تطوّر أكثر نشاط الوساطة حتّى تكون أكثر فعالية في تحقيق هذه التّنمية.

قائمة المراجع:

- الأمر(03-11) المؤرخ في 26 أوت 2003م، المتعلّق بالنّقد والقرض.
- الأمر رقم (10-04) المؤرخ في 26 أوت 2010م، المعدل والمتمم للأمر (03-11) والمتعلق بالنقد والقرض.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008م، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009م.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010م، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2011م.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011م، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2012م.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012م، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2013م.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013م، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014م.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015م، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016م.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017م، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018م.
- النّظام رقم (92-02) المؤرّخ في 22 مارس 1992م، المتضمّن تنظيم مركزية للمبالغ غير

المدفوعة.

- النّظام رقم (92-03) المؤرّخ في 22 مارس 1992م، المتضمّن انشاء جهاز مكافحة إصدار الشّيكات بدون مؤونة.
- النّظام رقم (96-07) المؤرّخ في 03 جويلية 1996م، المتضمّن تنظيم مركزية الميزانيات وسيرها.

- Banque D'Algérie, Lettre commune N°=221,du 14-07-1992.
- Banque d' Algérie, Rapport annuel 2009, l'évolution économique et monétaire en-Algérie , Juillet 2010.
- Banque d'Algérie, Rapport Annuel 2014, L'évolution économique et monétaire en Algérie, Juillet 2015.